

OPEN ACCESS

Submitted: 5 January 2021
Accepted: 8 March 2021

السياسات اللغوية في السنغال بعد الاستقلال - قراءة في الواقع الفكري والسياسي في السنغال

الشيخ مود بدر جوب

باحث، قسم اللسانيات والمعجمية العربية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر
Cdi001@dohainstitute.edu.qa

ملخص

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على قضايا السياسات اللغوية التي أعقبت حصول السنغال على استقلاله من الاحتلال الفرنسي، وإلى تأطير تاريخي للمخلفات الاحتلالية الفرنسية المتمثلة في تنفيذ المخططات التغريبية من خلال آليات كانت اللغة أبرزها، فاستعانت فرنسا - في تنفيذ تلك المشاريع التغريبية التي مارستها من قبل على الفلاحين الفرنسيين لفرض اللغة الفرنسية - بمخرجات سياسة لغوية مخططة، فشكلت هذه اللغة بؤرة الصراع في منطقة السنغال أيام الاحتلال الفرنسي، ولم يتوقف هذا الصراع باستقلال السنغال سنة 1960، بل استمر مع الرئيس الأول سينغور "Leopold Sedar Senghor"، حيث خاض حروباً لغوية، مع النخبة المعارضة للأفكار الإمبريالية الفرنسية، ضد اللغات المحلية الوطنية.

اعتمد البحث على مدونات رسمية من الحكومة السنغالية ومن المعارضين السياسيين السنغاليين، واتبعتنا نظرية التخطيط والسياسة اللغوية، وطبقنا الآليات الإجرائية من حقل اللسانيات الاجتماعية، وتكاملت النظرية مع المنهج التاريخي الوصفي والنقدي، فخرجنا بخلاصة مفادها أن التخطيط اللغوي في السنغال، وتلك الحروب اللغوية كانت قائمة على أساس القمع والعنف، وعلى ممارسة أساليب القوة الخشنة، عندما اتخذ الحاكم الفرنسي فيديريه "Faidherbe" الجبر واستخدام السلطة منهجاً للسياسة، فأنشأ مدرسة فرنسية للتطبيق، خلفت آثاراً سلبية في حياة السنغاليين على مستوى الإدارة والاقتصاد والثقافة، امتدت لخمسة عقود بعد الاستقلال من دون أي تعديل، ولم تزل تأتي بآثار سلبية في الواقع اللغوي السنغالي.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية، الاستيعاب اللغوي، فرض اللغة، السنغال، الهوية، حرب اللغات، الفكرانية، الاحتلال، فرنسا

للاقتباس: جوب، الشيخ مود بدر. «السياسات اللغوية في السنغال بعد الاستقلال - قراءة في الواقع الفكري والسياسي في السنغال»، مجلة أنساق، المجلد الخامس، العدد الأول، 2021

<https://doi.org/10.29117/Ansaq.2021.0130>

© 2021، جوب، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

OPEN ACCESS

Submitted: 5 January 2021
Accepted: 8 March 2021

Linguistic Policies in Post-Independence Senegal - Reading of Ideological and Political Realities in Senegal

Cheikh Modou Badar Diop

Researcher, Linguistics and Arabic Lexicon Department, Faculty of Social and Human Science, Doha Institute for Graduate Studies, Qatar
Cdi001@dohainstitute.edu.qa

Abstract

The study seeks to shed light on the issues of linguistic policies following the independence of Senegal from the French occupation. It also seeks to establish a historical framework for the French colonial legacies represented in the implementation of westernization plans through certain mechanisms, the most prominent of which was language. France used the outputs of a planned linguistic policy it employed previously on Senegalese peasants to impose the French language. This language was the focus of conflict in Senegal during the French occupation, and it did not stop with its independence in 1960, but continued with President Leopold Sedar Senghor, who waged linguistic wars with the elite opposing French imperialist ideas against national local languages. We adopted the theory of planning and linguistic policies and applied procedural mechanisms from the field of socio-linguistics.

We based our research on official blogs from the Senegalese government and political opponents, and we followed the planning and language policy theory and applied sociolinguistic approaches. The theory was also integrated with historical, descriptive and critical approaches. The results proved that linguistic planning in Senegal is based on those linguistic wars stemming from repression and violence, and on the exercise of coarse force methods, when the French ruler Faïdherbe used coercion and the use of power, which left negative effects on the lives of the Senegalese at the level of administration, economy and culture, which extended for five decades after independence without any change, and still brings negative effects in the Senegalese linguistic reality.

Keywords: Linguistic policies; Linguistic containment; Imposing language; Senegal; Identity; War of languages; Ideology; Colonialism; France

Cite this article as: Diop, CH. M. B. "Linguistic Policies in Post-Independence Senegal - Reading of Ideological and Political Realities in Senegal", *Ansaq Journal*, Vol. 5, Issue 1, 2021

<https://doi.org/10.29117/Ansaq.2021.0130>

© 2021, Diop, CH. M. B. , licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

المقدمة

تُعنى هذه الدراسة بتتبُّع الآثار التي خلَّفتها سياسة الغلوتوبوليتيك (Glottopolitiqu) والسياسة اللغويَّة التي أعقبت استقلال السنغال عن فرنسا سنة 1960. تلك السياسة التي سعت إلى فرنسة الشعب السنغالي من خلال النظام الموروث من الاحتلال الفرنسي. بمعنى أكثر تحديداً، فإننا سنحاول الإجابة عن سؤال مفاده: كيف خلَّدت الدولة السنغاليَّة - ما بعد الاحتلال - سياسةَ الفرنسة هذه؟ وهل حفَّزت ديناميكيَّةً سياسيَّةً تعزيزيَّة أدَّت إلى التزام ثابتٍ بالدفاع عن اللغات الوطنية أم وقع العكس؟ وما السياسات اللغويَّة التي انتهجها الرئيس الأوَّل للسنغال بعد الاستقلال؟

تُحدِّد سياسة الغلوتوبوليتيك بأنها كلُّ البحوث والمقترحات التي تميل إلى تعديل المواقف اللغويَّة من خلال العمل على جميع الممارسات اللغويَّة أو بعضها. وعلى عكس التخطيط أو سياسة اللغة؛ فإن سياسة الغلوتوبوليتيك تتعامل على نطاق أوسع مع أداء اللُّغة (Dubois 225). فهي تتوخى تحليل تأثير السياسة والقرارات السياسية على اللغات وعلى اللهجات المحليَّة.

لقد اختيرت سياسة لغويَّة ما لصالح اللغة الفرنسيَّة على حساب اللغات السنغاليَّة المحليَّة، مع قليل من الاعتبارات الرمزيَّة للغات الوطنية، الأمر الذي أثار حفيظة بعض النخب المعارضة التي اعتبرت اللغة الفرنسيَّة لغة إمبرياليَّة تسعى لفرض هيمنتها. لقد تُرجمت هذه الحفيظة، بشكل ملموس، من خلال وضع عدد من خطط الأعمال بهدف إحياء اللغات الوطنية وتحريرها، وعلى وجه الخصوص لغة «الولوف» Wolof. وهكذا رأينا ولادة إنتاجات أدبية وقواميس وترجمات لأهم الأعمال الأدبيَّة الغربيَّة إلى اللغات الوطنيَّة... إلخ.

أهمية الدراسة:

تتجلَّى أهميَّة هذه الدراسة في أبعادها الهويَّاتيَّة والأيديولوجيَّة؛ حيث تُبيِّن كيف تتسارع الفكرانيات من خلال توظيف اللغة ذريعةً للوصول إلى الأغراض الثقافيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان وجود سياسات لغويَّة في أعقاب استقلال السنغال، كما تهدف أيضاً إلى اكتشاف الاعتراضات التي قابلت تلك السياسات من المعارضين، إضافة إلى الوقوف على بعض النصوص من العلماء الأوربيين الذين انخرطوا في عملية تمسيخ الهويَّات السنغاليَّة اللغويَّة وتجريدها من القيم.

مصادر المعطيات:

تعتمد الدراسة على مدوّنات وثائقيَّة رسميَّة من الجهات الحكوميَّة، ومن المعارضين السياسيِّين السنغاليِّين في تلك الحقبة، وعلى كثير من كتابات الباحثين السنغاليِّين والأوروبيِّين. والمقصود بالمدوَّنة هنا هو مجموعة من النصوص سواء في كتب أو في مواقع أو في مقالات علميَّة.

النظرية ومنهج الدراسة:

ستركز الدراسة على نظرية التخطيط والسياسة اللغوية في حقل اللسانيات الاجتماعية، مستعينةً بالمنهج التاريخي الوصفي النقدي.

1. تحديد المفاهيم وتأطير تاريخي

1-1 مفهوم السياسة اللغوية

تشير «السياسة اللغوية - على حدّ تعريف Bernard Spolsky - إلى جميع الممارسات اللغوية والمعتقدات والقرارات الإدارية المتخذة لمجتمع ما أو لنظام سياسي ما تجاه لغة معينة، كما في نظام التعليم الغربي، حيث يكتشف التلاميذ بسرعة الفرق بين الخيارات اللغوية المناسبة وغير المناسبة» (10).

ففي الدراسات اللسانية الاجتماعية لا تتعلّق التصريحات حول اللغة أبداً باللغة فحسب، وهي ليست مجرد تصريحات عادية. فكثيراً ما تتجاوز العبارات المتعلقة باللغة الأشكال اللغوية المباشرة، «حيث إنها توحى بالمعرفة عن بقية الحياة الاجتماعية؛ وتتقاطع مع وسائل التواصل الأخرى؛ وهي حتماً أفعال اجتماعية متأصلة في التاريخ. إن التعليق على اللغات، أو وصفها، أو التوصية بسياسة فيما يتعلّق بها، هو الانخراط فيما وراء الخطاب، وهو نشاط انعكاسي يمثّل في الوقت نفسه ممارسةً وتعليقاً على تلك الممارسة، في نطاق الاحتمالات البديلة» (Irvine and Susan 13).

2-1 تأطير تاريخي «الاحتلال والتغريب»

يعتبر السنغال من البلدان الأفريقية المحتلّة من قبل فرنسا الغاشمة منذ 1626م¹ حيث أقامت معسكراتها في كل من مدينة سين لويس St-louis وفي دكار Dakar وفي غيرهما. ولم يحصل السنغال على استقلاله إلا في سنة 1960م.

دارت في هذه المدّة صراعات بين السكان الأصليين والمحتل في مختلف مناطق البلد، وكانت الممالك السنغالية رائدة هذه المعارك، وذهب ضحيتها الآلاف من الشعب السنغاليّ الأبّي إلى أن سقطت مملكة كيور آخر مملكة في السنغال بعد اغتيال ملكها «لأتجوز جوب» (Lat Dior DIOP)² ببندقية الاحتلال الفرنسيّ.

ظلت المقاومة مستمرة لسنوات بعد مقتله، حيث ظهرت مجدداً نضالات، لكن هذه المرة، من قبل المدراس الفكرية الصوفية بطريقة سلمية. صاحبها تهجيرٌ وأسرٌ وقتلٌ من طرف الاحتلال الفرنسيّ إلى أن

1- نجد أن الاحتلال بشكل رسمي بدأ مع مؤتمر برلين فعلاً سنة 1884، لكن المظاهر الفعلية كانت قبل هذا التاريخ، خاصّة في السنغال. علماً بأن الاحتلال بدأ منذ سنة 1444، مع البرتغالي دنيس جاس (Dinis Dias)، ثم مع الإسبان سنة 1581، والإيرلنديين مع سنة 1621؛ حيث احتلوا جزيرة غوري (Gorée de île). ثم انتزعتها فرنسا منهم سنة قبل أن تنتزعها منهم إنجلترا سنة 1663، حيث دارت حروب بين فرنسا وإنجلترا إلى أن فازت فرنسا. هذا هو الاحتلال القديم في كتب التاريخ، أما فيما يتعلّق بتاريخ 1815، إلى مجيء الحاكم الفرنسيّ المشهور جنرال فيدرية من 1854 إلى 1902، فيعتبر من الاحتلال الحديث إلى أن يحصل السنغال على استقلاله.

2- هو آخر ملوك منطقة كيور في السنغال. ولد سنة 1842 وتوفي سنة 1886 في أرض المعركة مع الاحتلال الفرنسيّ. يعتبر في السنغال رمزاً للمقاومة ضدّ الاحتلال الأجنبيّ بقيادة فرنسا.

حصل السنغال على استقلاله إثر مطالبات من النخب السياسيّة السنغاليّة المعارضة لسياسة الاحتلال وفكرة التغريب، ثم تم تنصيب ليوبول سيدار سنغور أوّل رئيس للسنغال.

وهو سنغاليّ الولادة، فرنسيّ المناصب. عمل سنغور وزيراً ومستشاراً ونائباً في فرنسا، حيث نال شهادة الدكتوراه في الآداب الفرنسيّة، كما شغل منصباً أكاديمياً في الأكاديميّة الفرنسيّة إلى أن صار رئيساً للدولة بانتخابات من خلال الجمعية الاتحاديّة، وقد امتدّت رئاسته من نهاية 1960 إلى 1980.

2. السياسات اللغوية في السنغال ما قبل الاستقلال وخطوات الاستيعاب

1-2. اللغة أساس الصراعات الفكرانيّة

إنّ اللغة وعاء للأفكار وللفكرانيات³، فهي المترجمة الفعليّة لتناجج الثقافات من خلال الخطابات، متمثلة بالهويّات الفردية والجماعيّة. «تفيد الثقافة جميع العناصر في طريقة حياة المجتمع، التي يقع تعلّمها ومن بينها اللغة والقيم والمعايير الاجتماعيّة والمعتقدات والعادات والقوانين» (غيدنز، وصاتن 223).

يحيل هذا التعريف للثقافة إلى اهتمامها بدراسة النصوص والخطابات والتأويلات من خلال «علم الاجتماع التزييني» (Decorative Sociology)، على حساب العلاقات الاجتماعيّة الحقيقيّة وحياة الناس كما تقع ممارستها في الواقع (غيدنز، وصاتن 227)، فلا تستبعد في تلك المقاربات عن الاهتمام بالملامح المميّزة لخصائص شخص أو مجموعة من الناحية الهويّاتيّة، للكشف عن العلاقات القائمة بين كل تلك العناصر المذكورة «اللغة، الثقافة، الفكرانيات، الخطاب، الهويات»، بما أن الفكرانيات هي الأفكار والمعتقدات في المجتمع، تتجه نحو خدمة مصالح المجموعات المهيمنة، بشكل مباشر وغير مباشر، وإعطائهم مشروعاً لموقعها. وهذه تشير بالضرورة إلى سلطة الأفكار وقوتها المبنية على مفهوم الخطاب لدى فوكو، تماماً كما في الفكر الماركسيّ الذي يرى أن الفكرانيات ذات علاقة حميمة بالهيمنة» (غيدنز، وصاتن 234).

تتجلى هذه الجدليات والصراعات الفكرانيّة في الخطابات والسياسات السنغاليّة قبل الاستقلال وبعده حول قضية اللغة والثقافة من خلال عنصرين مهمين، هما: الهويّات اللغويّة السنغاليّة، واللغة الفرنسيّة المستعمرة، نتيجة منع العمل باللغات المحليّة في إطار التعليم، حيث ظلّت الفرنسيّة لغة التعليم «الوحيدة» في السنغال، بل لغة إدارة الدولة!

2-2. اللغة الفرنسيّة في خدمة الاحتلال الفرنسيّ

لمعرفة السياسة اللغويّة المفروضة، من قبل الاحتلال الفرنسيّ على المستعمرات، يستحسن الرجوع إلى التطبيقات والمخططات اللغويّة المفروضة على الفلاحين الفرنسيّين في القرى The Peasantry in Metropolitan France.

3- الفكرانيات: مصطلح اخترعه الفيلسوف واللسانيّ المغربي، الشيخ طه عبد الرحمن. ويقابل الكلمة الإنجليزيّة (Ideology)، وهي نوع من المعتقدات، أو الفلسفات المنسوبة إلى شخص، أو عدد من الأشخاص، لا سيما لأسباب قد لا تعتبر معرفيّة بحتة. انظر: عبد الرحمن، طه. تجديد المنهج وتقويم التراث، المركز الثقافي العربي، 2016.

في الواقع، تعرض كثير من الدراسات، ومن بينها دراسة (أوغين ويبر 1983)، المتخصص في الدراسات الفرنسية القروية، عدم اعتبار الفلاحين الذين يعيشون خارج جزيرة باريس مواطنين فرنسيين حقيقيين. يمثل كتاب ويبر بعنوان «نهاية اللهجات المحليّة»: تحديث الريف الفرنسي 1870-1914، أهمّ مساعد على فهم العملية التمييزيّة؛ بين الفلاحين والقرويين، في فرنسا الحديثة و«المتحضرة»، وكل هذا من خلال اللغة!

إنّ أهميّة عمل ويبر تتلخّص في إظهار أنّ اللغة الفرنسيّة كانت في بداية الجمهورية الثالثة قد قدّمت نفسها بوصفها لغة أجنبية في نظر العديد من الفرنسيين، وشرح تفاصيل فرض سياسة الفرنسية. فليس الهدف تتبّع تاريخ فرنسا العولميّ، وإنما الهدف هو إثبات كيف تمكّنت فرنسا من إنشاء ترسانة كاملة قانونيّة سياسيّة وتكنولوجيّة لفرض اللغة الفرنسيّة على ما يقرب من ربع سكانها (Weber 93)، أي الفلاحين، حتى يتمكّنوا من إبراز وعيهم بالانتماء إلى الأمة الفرنسيّة. هذا ما أطلقت عليه نانسي كوانج جونسون (Johnson Kwang Nancy) عملية «صناعة الفرنسيين» (Weber 6) وبالتالي، فإنّ الدولة الفرنسيّة، من خلال وصم اللهجات المختلفة للفلاحين التي تم تقليصها إلى مرتبة اللهجات أو العاميّة، نجحت في إرساء أسس سياسة الفرنسية. إنّ المثير للاهتمام والذي يظهر للوهلة الأولى، بعد قراءة هذا العمل الذي قام به ويبر، هو أننا اكتشفنا وجود فرنسيين يعيشان جنبًا إلى جنب، أحدهما في «النور»، والآخر في «الظلام» ويجب إنقاذه من الجهل و«الهمجية».

يذكر غامبيتا (Gambetta) نقلًا عن فيبر في عام 1871 أن الفلاحين: «تأخروا فكريًا ببضعة قرون في الجزء المستنير من البلاد، وأن الهوة هائلة بينهم وبيننا [...]، فحن الذين نتحدث لغتنا، بينما من الصعب القول، إن الكثير من مواطنينا ما زالوا لا يفعلون شيئًا سوى التأتأة» (Weber 93).

هذا الاقتباس من غامبيتا يدلّ أكثر على عرض لعقدة التفوق التي شعرت بها النخب الفرنسيّة تجاه مواطنيها الفلاحين، الذين اعتبرتهم، ببساطة، غير متعلّمين لأنهم لم يتحدثوا لغة تحمل حضارة مثل اللغة الفرنسيّة. هذا الاقتباس يبدو لي مثيرًا للاهتمام لأنه يحمل تشابهًا مذهلاً مع فعل فالون (Vallon)، حاكم السنغال في ذلك الوقت من 1889 إلى 1893. بالفعل، أكّد الأدميرال أريستيد فالون (Aristide Vallon) هذا فيما يتعلّق بالسكان الذين كان مسؤولاً عنهم: «نحن، من خلال علاقاتنا مع هذه القبائل والفلاحين مدينون لهم جميعًا بالتعليم» (Johnson 6).

من خلال هذه الجملة، كان مشروع فرنسا الاحتلاليّ واضحًا تمامًا. كانت فرنسا تنوي وضع سياسة استيعاب لمستعمراتها الأفريقيّة من خلال تعليمها باللغة الفرنسيّة، تمامًا كما فعلت مع الفلاحين الفرنسيين. وهكذا ظلت اللغة عنصرًا أساسيًا في نظر السلطة الاحتلاليّة في تمرير الفكرانيات.

بدأت سياسة الاستيعاب هذه مع إنشاء الأقاليم الأربعة «St louis, Ruffisqu, Dakar II du, Goree»⁴ مثل العديد من أقاليم ما وراء البحار الفرنسيّة الخاضعة للنظام التشريعيّ والإداريّ للمدينة. من وجهة نظر التعليم، تم اتخاذ عدد من الإجراءات التي أدت إلى إنشاء المؤسسات التعليميّة، حيث

4- هذه المدن كانت الأقاليم الكبرى في أيام الاحتلال، وهي التي كان يعسكر فيها الجيش الفرنسي وإدارته بشكل أكبر.

فهم الفرنسيون، من خلال تجربة الفلاحين، أهمية المدرسة في نشر لغة تقدر على تلبية الاحتياجات التواصلية الفورية والمشاركة في التكوين الفكري «للسكان الأصليين»... وفي هذا الصدد، يؤكد لويس جان كالفيت (Louis-Calvet Jean) أن «[...] المدرسة [...] مستخدمة وفقاً لمشروع أيديولوجي يتناسب بانسجام مع تطوير البنية الفوقية اللغوية للاستعمار الناشئ» (Calvet 70).

2-3. التعليم أداة لتطبيق الفكرانيات [المدرسة أداة للاستيعاب]

في عام 1817، افتتحت في سين لويس St-louis أول مدرسة فرنسية تحت إشراف مدرس غير متخصص يُدعى جان دارد Dard Jean واجه هذا الشخص على الفور مهمة واسعة النطاق، لأنه بغض النظر عن مكانة اللغة الفرنسية في هذه المناطق، ستظل دائماً لغة أجنبية على الأطفال السنغاليين وعندها بدأ دارد في التساؤل عن الطريقة التي يجب اتباعها في تعليمهم. بحيث لم يكن أمامه إلا خياران: الأول هو التركيز على دروس اللغة «القواعد» للحصول على معرفة جيدة بأساسيات النحو الفرنسي، الثاني هو الذهاب من خلال لغة الأطفال الأم، الولوف، للترجمة، فاختر هذا الأخير، والذي يتمثل في جعل الأطفال يكتسبون وعياً لغوياً واضحاً بلغتهم الأم قبل إدخالهم في تعلم لغة أجنبية فرنسية.

يتطلب المسار الذي اختاره جان دارد الالتفاف من خلال لغة للأطفال الأم إلى إتقان الولوف؛ عبر تعلمها وإتقانها لدرجة كتابة القواعد والمفردات بحيث يُمكن طلابه من القراءة بلغة الولوف⁵ ثم الترجمة إلى الفرنسية. ومع المضي قدماً في هذا الطريق، فإن دارد ابتعد عن «المشروع المنهجي» الشهير (Calvet 71) الذي صاغته السلطات الاحتلالية، التي - علاوة على ذلك - كانت سريعة الاستجابة، ففُصل جان دارد في عام 1822 من واجباته التعليمية بحجة عدم فعالية التدريس. وقد ذكر دارد، الذي ظل مقتنعاً بمزايا اختياره بعد إقالته:

«إن حضارة الولوف تعرّضت لأكثر من مجرد الإهمال، بل أصبحت في طي النسيان، بما أننا توقعنا عن تعليم السود في السنغال بلغتهم الخاصة. فمهما قال المرء عن ذلك، يجب تعليم السود بلغتهم الأم، وبدون ذلك لن تكون هناك مؤسسات دائمة ولا حضارة. ففي الحقيقة، ما فائدة الكلمات الفرنسية أو الإنجليزية التي يكرّرها شاب أفريقي عندما لا يستطيع أن يفهم ما تعنيه هذه الكلمات في لغته؟ لذلك هو في النهاية يشعر بالإحباط...، لأنه من السهل جعل الشاب الفرنسي يفهم أن Courir «جري»، و Dormir «نام» أفعال محايدة، لكن الشاب الأسود لن يفهمها إلا إذا كان يعرف ما تعنيه هذه الكلمات نفسها بلغته. ومن ثم أستنتج أنه من الضروري للغاية أن نبدأ تعليم الأفارقة بلغتهم الطبيعية...» (Dard 213).

سبقت الإشارة إلى أن أول مدرسة فرنسية كانت في سين لويس عاصمة السنغال الأولى، وكان دارد أول معلم للغة الفرنسية، غير أنه أُقيل للأسباب المذكورة أعلاه، لقد كان دارد يدرّس السنغاليين بلغتهم أولاً، في حين، «كان اهتمام السلطات الاحتلالية بتدريب مساعدين مسؤولين، يقدرون على القراءة

5- لغة أغلب سكان السنغال. ومصطلح الولوف مشترك دلالي يدل على لغة القوم، وعلى عرقهم؛ نقول: العرف الولفي، ولغة الولوف.

6- هذا هو استخدامه في كتابه. وبما أن النص مقتبس، فإننا التزمنا الأمانة في النقل؛ لأنه يمثل انطباعاً لدى الكاتب!

والكتابة للعمل كترجمين ولتسهيل التجارة مع السكان» (Faty 16) ولم يكن لتثقيفهم أو لتحديثهم (Modernise). ولما رأت السلطات، في رأيها، أنه فشل في مهمته استبدلت به الإخوة بُوليرْمِل Les Freres Ploermel الذين قاموا بإنشاء نظام تعليمي، على غرار النموذج الفرنسي دون أخذ واقع البلاد بعين الاعتبار. وقد اختلفت طريقتهم عن طريقة دارد من حيث إنها ركزت على تدريس اللغة التقليدية مع حظر تامّ للتحديث باللغات المحليّة. يجب، هنا، أن نتذكر، أن الإخوة قد حصلوا من السلطات الاحتلاليّة الفرنسية على إذن بإدراج بند في عقدهم يتطلّب تدريس نفس البرنامج المعتمد في العاصمة الفرنسية (Bouche 112).

إن فرض الفرنسية على الشعب وإرغامه على تعلّمها جاء عقب قرارات سلطة الاحتلال بإجبار التلاميذ على دراستها في المساء، ثم أصدرت قرارات إضافية أخرى أكثر عنفا تقوم على فرض غرامات مالية وتصل في بعض الأحيان إلى إصدار أحكام جنائية على أصحاب المدارس القرآنية، لأنّ كثيرا من الشعب كان يعتبر المدرسة الفرنسيّة مركزا للتغريب والعلمنة.

«رأى العديد من المسلمين في هذه المؤسسات أماكن للهلاك والرذّة، معتبرين إياها أداة للدعاية في خدمة الكاثوليكية، وهي هيئة تبشيرية كانت في السنغال، خاصة وأن هذه المؤسسات كانت، في معظم الأحيان، يديرها رجال دين مسيحيون. وكان ذلك في عيون الشعب السنغاليّ خطرا بارزا في وجه الحفاظ على عقيدتهم وثقافتهم. كما كانت لدى فيدربره [Faidherbe]، بصفته إداريا جيّدا لخدمات الاحتلال، فكرة علمنة هذه المؤسسة الجديدة لتبديد هذه المخاوف، دون التمكن من وقف الاستياء بسبب المنافسة من المدارس القرآنية. ففي عام 1857، ومن خلال ترسانة قانونية ملزمة كاملة، دخلت سلطة الاحتلال في صراع مباشر مع المدارس المذكورة. فقد نصت المادة «5» من المرسوم رقم «6» الصادر في «22» يونيو 1857 على أن معلّم المدارس الإسلاميّة ملزمون بقيادة السيارة أو إرسال جميع الطلاب بعمر 12 سنة فما فوق كلّ يوم إلى الفصل المسائيّ؛ إما إلى فصل المدرسة العلمانية، أو إلى الإخوة» (Fall 154).

يمكننا أن نرى مدى مخاوف السلطات الاحتلاليّة في رغبتها في فرض الفرنسية بأيّ ثمن وبكل الوسائل المتاحة. ففي عام 1870، صدر مرسوم آخر من الحاكم يذهب أبعد من ذلك في مكافحة المنافسة «غير العادلة» مع المدارس القرآنية: «نحن حاكم السنغال وتوابعها [...] نعتبر أن الهدف من إدارة المستعمرة من خلال تنظيم المرسوم المذكور لمؤسسة المدارس الإسلامية، هو السعي إلى استيعاب أطفال السكان الأصليين، وأن هذا الهدف لم يتحقّق حتى الآن بسبب اللامبالاة التي يحملها أساتذة المدرسة القرآنية. في حين أن الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق ذلك هي الآن مطالبة هؤلاء المعلّمين بتعويد الأطفال على فهم اللغة الفرنسية والتحدّث بها، وبالتالي تقول المادة رقم (1): لن يتمكّن أيّ شخص في المستقبل من الحصول على تصريح لعقد مدرسة إسلاميّة [...] إذا لم يكن بإمكانه تبرير معرفته بالفرنسية أمام هيئة المحلّفين [يعني حُكام الفرنسية القانونية]. كما تنص المادة رقم (3): يجب على الطلاب الملتحقين بالمدارس الإسلاميّة تعلّم التحدّث بالفرنسيّة هناك، وبعد مهلة عامين، فإن غير القادرين على فهم اللغة الفرنسية بطلاقة، لن يذهبوا إلى المدارس القرآنية، ولن يعودوا قادرين على الالتحاق بمدرسة الإخوة أو المدرسة العلمانية» (Fall 154).

7- حاكم فرنسيّ لمدينة سين لويس. كان عسكريًا، سجّل له التاريخ السنغالي انتهاكات ضد حقوق الإنسان، كما كان قاسيًا على الشعب!

تركت هذه السياسة اللغوية القائمة على أساليب فرض الأحادية اللغوية جروحاً وتشوهاتٍ في هوية السنغاليين، وفي طبيعة ممارساتهم اليومية والاجتماعية وحتى الإدارية، حيث إن مؤسسات الدولة، ما بعد الاستقلال، لم تُنظَّم أوضاع أصحاب اللغة العربية ضمن رعاياها أو تعتبرهم أو تُوظِّفهم في مؤسسات الدولة؛ بذريعة عدم إتقانهم اللغة الفرنسية حتى لو كانوا درسوا الطبَّ أو الهندسة باللغة العربية!

كذلك، ينظر بعضُ الشعب إلى الذين لا يتقنون اللغة الفرنسية، بفعل التأثيرات الثقافية والفكرانية الناتجة من تلك السياسة العنصرية، على أنهم ليسوا مثقفين ولا حداثيين، حيث صارت تلك النظرة صورةً نمطيةً، لدرجة أن يضطرَّ الفرد السنغالي، لكسر تلك الصورة النمطية، أن يكون متعدّد اللغوة «فيختار العربية والفرنسية، أو الفرنسية مع إحدى اللغات المحليّة» لكي يحظى باعتبار المجتمع، ولا تزال هذه الصورة حاضرة في ذهن كثير من الشعب السنغالي وإن انخفضت حدتها في الآونة الأخيرة، كما أن خيار التعددية اللغوية لم يكن عملاً اختيارياً تبناه الشعب، بل ظل خياراً إجبارياً في النهاية، إما على سبيل القوّة وسلطة الاحتلال الحشنة، وإما على سبيل القوة الناعمة الفكرانية، والعنف الرمزيّ المعنويّ بخلق تادييات اجتماعية أو الشعور بالتهميش، كما تقول مارييل رِسْبَائِي [Marielle Rispaïl]: «في بعض الأحيان تفرض دولة لغة ما؛ في مكان آخر تعيش بدون دولة أو عبر حدود الدولة» (Rispaïl and Ammari 4)، وبالتالي، وفق منطق القوة، يقول رُولَان بَارْت عن (Rispaïl and Ammari 4): «تدخل اللغة في خدمة السلطة»، هذا القول يبرر فكرانية الاحتلال الفرنسيّ في تكوين هوية لغوية لدى السنغاليين تُمكنهم من مزاوله مهمّة التجارة الاحتلالية في المنطقة، إلى جانب خلق مترجمين وسطاء بينهم وبين الشعب، ولم يكن ذلك لأهداف تثقيفهم.

3. التخطيط والسياسة اللغوية بعد الاستقلال وموقف النخبة المعارضة

3-1. الرئيس سنغور وحروب اللغات المحلية

في رأبي، أعتقد أن فترة الرئيس سنغور شهدت استمرارية لتلك الحروب اللغوية التي أطلقها الاحتلال الفرنسيّ من قبل. ومن المعروف أن فرنسا اعتمدت على ترسانات قانونية ضد المدارس القرآنية، كما نظّمت حملةً تهدف إلى تشويه سمعة اللغة العربية والمسلمين، واستيعابهم، من خلال أفلام وخطب عددٍ معيّن من الإداريين المحتلّين، ومن خلال المتعصبين.

لقيت تلك السياسة ردّة فعل لدى كثير من أهل المنطقة بهدف إحباط المشروع الاحتلاليّ وبالتالي إلى إحباط المصالح التجارية لفرنسا. ومنذ ذلك الحين، جسّد «المسلم الملتزم» العدو الذي وجب محاربتة. وكان السلاح الأكثر فعالية للقيام بذلك هو اللغة الفرنسية. فعلى سبيل المثال يتحدث الحاكم ويليام بونتّي [William Ponty]، عن «الفضائل العلاجية» للغة الفرنسية - كما يزعم - ضد التعصّب الدينيّ للمسلمين الملتزمين: «لا أحد يجهد أن دراسة اللغة الفرنسية هي العلاج الأكثر فاعلية. إن معارضة التعصّب والتجربة تعلمنا أن المسلمين الذين يعرفون لغتنا هم أقلّ تشبّعاً بالأحكام المسبقة من إخوانهم في الدين من الذين لا يعرفون إلا العربية» (Fall 155) إذن، من خلال القياس المنطقيّ، أن كلّ من لم يتقن الفرنسية، يبقى في نظر السلطة، متعصّباً تجب محاربتة!

لم تكن اللغات المحليّة، في الكفاح من أجل الفرانكوفونية، وحدّها موضع تشويه للمصداقيّة: فقد اعتبرت اللغة العربيّة أيضًا لغة عصيان وادّعاء، وبالتالي، تم تأسيس القوة التي منحها الفرنسيون لغتهم من خلال تقديم الفرنسية على أنها «علاج» للتطرف!

يحكي سنغور أنه كان مدرّسا عام 1937 للغة الفرنسية إلى جانب اللغات الكلاسيكية لمدة عامين في المدرسة الثانوية ديكرت في تّورس (Tours)⁸، وبعد أن جاء إلى السنغال لقضاء العطلة الصيفية طلب منه عقد مؤتمر، وكان موضوعه هو «المشكلة الثقافية في AOF»⁹. «حشد الموضوع البيض والسود مختلطين في القاعة الكبرى لغرفة التجارة بداركار. كانوا يتوقعون أن يسمعو مني تمجيد الثقافة اليونانية اللاتينية، أو على الأقل تمجيد الثقافة الفرنسية أمام الحاكم العام، لكنني وجهتُ تهما قوية ضد الاستيعاب ثم مدحتُ السود، داعيًا إلى العودة إلى المصادر: أي إلى اللغات الأفريقيّة. لقد كان نجاحًا باهرًا بين الأفرقة وبين الأوروبيين» (Senghor 837) لكن همس بعض الأفرقة قائلاً: «الآن بعد أن تعلّم اللاتينية واليونانية، يريد أن يعيدنا إلى الولوف» (Senghor 837).

يشير هذا الاقتباس إلى غموض مؤلّفه، الرئيس سنغور، الذي هو أول رئيس لجمهورية السنغال. في الواقع، يسمح لنا أن نرى وجود شخصيتين: المثقف الملتزم «المثالي» والسياسي. وسنرى أن خطاب الأخير حول اللغات يختلف باختلاف هذين الموقفين. فخلال هذا المؤتمر الشهير، ادّعى المؤلّف أنه دافع عن اللغات المحليّة على حساب اللغة الفرنسية، لكن الحقيقة تبقى أنه كان مدافعًا قويًا عن اللغة الفرنسية وفكرة الفرنسية. فخلال مدّة رئاسته «بعد الاستقلال مباشرة، في 1960» قال: «بأيّ لغة إذا أردنا الحفاظ على الوحدة الوطنية؟ وكيف - عندما لا توجد حتى قواعد نحوية جيّدة للولوف - نعلّم العلوم الحديثة وننجح في ذلك، حيث لا تزال اللغات المكتوبة لألف عام تفشل؟» (Senghor 622).

هذا السؤال مثير للاشمئزاز والغضب معًا فإذا كان الحزب الشاب، الذي وصل حديثًا إلى البلاد، مشبّعًا بقيم ومبادئ السنغاليين لفترة من الوقت يدافع عن ثنائية اللغة الفرنسية السنغالية، فإنه سرعان ما يتفوق عليه الواقع مع تعقيد مسألة إدارة اللغة في السنغال.

فإن إعلان النوايا وحده لا يكفي، حيث يجب أن نأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى التي أجبرت الرئيس والشاعر على تبني موقف الفرنسية وفقًا للواقعية السياسية والاقتصادية. وهكذا أعلنت المادة «1» من دستور عام 1963: الفرنسية هي اللغة الرسميّة الوحيدة للبلاد على الرغم من الميزة التي تتمتع بها لغة الولوف على اللغات الوطنية الأخرى. وتجدد الإشارة أيضًا إلى أنه لم يسبق للرئاسة أن أثار الكثير من الخلافات اللغوية مثل تلك الخاصة بالرئيس والشاعر، ولم يسبق أن فكر الرئيس في مسألة اللغات ومصيرها!

3-2. السياسة اللغوية في ظل حكومة سنغور

إن غياب سياسة واضحة فيما يتعلق باللغات القوميّة لم يفشل في إثارة حرب بين الرئيس وخصومه، خاصة من جانب الماركسيين، الذين ظلّت رموزهم كالشيخ أنتا جوب، وباتي جانج [Pathé Diagne]

8 - المدرسة موجودة في فرنسا.

9 - (AOF) تعني: مجموعة المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا التي كانت دكار عاصمتها.

وماجْمُوثُ جوب (Majmouh Diop)، وآخرين. وكان هذا الأخير من المدافعين البواسل عن اللغات الوطنية والقومية أيضاً من أجل إعادة تأهيل وإدخال اللغات الوطنية في دائرة التعليم الرسمي. حيث اعتبروا الفرنسية بمثابة حصان طروادة للإمبريالية القديمة «المستعمر»، وكانوا جميعاً يؤيدون إدخال اللغات الوطنية في التعليم؛ ليس لتسهيل تدريس اللغة الفرنسية ولكن ببساطة لمحاربة أي سياسة ثقافية أو فكرانية للفرنسية.

يبرر سنغور في مقدمة كتاب «Dumon Pierre» هذا الافتقار إلى الإرادة السياسية فيما يتعلق باللغات الوطنية من حيث حجم الإصلاحات وعددها، التي قامت بها الحكومة السنغالية من خلال التحدي الثلاثي، الذي كان على الأمة الجديدة «السنغال» مواجهته: وهو التحدي السياسي والاقتصادي والثقافي. يقول ديمون: «تبقى الحقيقة أنه بمجرد الحصول على الاستقلال، كان على رئيس الدولة وحكومته البدء من البداية، وهكذا كان عليهم أن يقودوا النضال على ثلاث جبهات هي: السياسة والاقتصاد والثقافة للتغلب على محاولتي انقلاب؛ الأول تدهور شروط التبادل التجاري التي حلت محل «تجارة الرقيق» وأخيراً ثورة الطلاب عام 1968...» (Dumont 12).

لم تتخذ أي سياسة لغوية حتى عام 1971 حيث صدر مرسوم رئاسي¹⁰ بشأن نسخ اللغات الوطنية، والذي شكّل «خطوة أولى مهمة على طريق سياسة اللغة» (Hesseling 353) حدّد هذا المرسوم نسخ اللغات الوطنية الست¹¹ من أجل إدخالها في التعليم الرسمي، ومع ذلك، فإن هذه المحاولة لإدخالها في التدريس باءت بالفشل لأسباب متنوعة: منها، على سبيل المثال، رفض الآباء إرسال أطفالهم إلى هذه المدارس، بالإضافة للنقص في الموارد المالية لتدريب المعلمين... إلخ. فخلال هذا الوقت ظلّ خصوم هذه السياسة - خصوصاً الماركسيين - على أهبة الاستعداد للمواجهة، حيث رأوا فيها قبل كل شيء عداوة للغات والثقافات الأفريقية. وقد كتب الشيخ أتا جوب قبل بضع سنوات أن «الوحدة اللغوية على أساس لغة أجنبية، أيّا كانت زاوية الاعتبار، هي إجهاض ثقافي» (Diop 25).

في الواقع، اعتبر سنغور عضو الأكاديمية الفرنسية، اللغات المحليّة «لغات حدس واللغة الفرنسية «لغة تفكير»¹²، وبالتالي فهي لغة تعليم وحاملة للحضارة. وذهب إلى حدّ تبرير الحفاظ على اللغة الفرنسية بعد الاستقلال من خلال وضوحها وإيجازها وقدرتها على التعبير عن الحداثة والتقنية. وقد حدّد في عام 1962 أسباباً معيّنة لتبرير الحفاظ على هذه اللغة، منها:

السبب الثالث: التركيب [la syntaxe]. لأنها «اللغة الفرنسية» تحتوي على مفردات وفيرة، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى احتياطي اللغتين؛ اللاتينية واليونانية، لذلك تعدّ الفرنسية لغة مختصرة. ويستمرّ على المنوال نفسه ليقول: فهي لغة محدّدة ودقيقة على مستوى الاختلاف، وبالتالي فهي واضحة. وعليه، فهي لغة استطرادية تضع كلّ حقيقة وكل حجة في مكانها دون نسيان واحدة، هي

10- Décret no 71-566 du 21 mai 1971 relatif à la transcription des langues nationales, complété par le décret no 72-702 du 16 juin 1972.

11- سبقت الإحالة إلى ذلك في الأعلى.

12- Indeed, Senghor, associate of French grammar, considered local languages as “languages of intuition” and the French language as “a language of reasoning”, therefore a language of instruction and bearer of civilization!

لغة التحليل والصيغة. فنحن لا نحلل بدون صياغة، ولا نعدّد دون التقريب، ونحن لا نفنّد التناقض دون التجاوز عليه، فإذا لم تحتفظ الفرنسية، من اللاتينية بجميع الآليات والتقنية الدقيقة، فقد ورثت سلسلة كاملة من الكلمات الأساسية والمفصلات. وتربط الكلمات أدوات الربط والعبارات الموصلة جملة واحدة بأخرى، وفكرة واحدة بأخرى، كما تربطها ببعضها البعض. وهي تشير إلى المراحل الضرورية من التفكير النشط: العقلانية، والدليل أنّ المثقفين السود اضطروا إلى استعارة هذه الأدوات من الفرنسية لإضفاء الإثارة على اللغات المحليّة (Senghor 840-839).

من الواضح هنا أن ثنائية اللغة التي يدعو إليها الرئيس سنغور هي ثنائية تهيمن عليها الفرنسية. وهي بعيدة عن ثنائية اللغة المتوازنة التي دعا إليها قبل وصوله إلى المنصب الأعلى.

فبالنسبة إليه تحتل الفرنسية المكانة المركزية، أما اللغات الأخرى فليست مجهزة بشكل كافٍ وثابت لتكون قادرة على استعادة روح شعبها. وبصفته شاعراً، فإنه يعتقد أنّ اللغات الأفريقيّة يجب أن تضمن حصّتها من الشعر حتى تتمكّن من ذلك، ومن ثم يتم نقل ثقافات وحضارات هذه الشعوب إلى اللغة الفرنسية. لذلك يجب أن يكون هناك إنتاج أدبيّ كبير لهذه اللغات حتى تستحقّ اعتبارها كلغات في حدّ ذاتها، عندها فقط يمكنها اكتساب صفة لغات التدريس. فاعتماد لغةٍ لغةٍ تعليم يعتمد على ثراء إنتاجها الأدبيّ. كانت هذه الرؤية الشعرية والتقنية للغة بمثابة حجته الرئيسية في الرد على خصومه مؤيدي لغةٍ وُلوف: «كيف يمكن [إدخال لغة الولوف في التعليم]، عندما لا تكون هناك حتى قواعد للغة الولوفية؟!» (Senghor 622).

يمكننا أن نرى أن سنغور قد استدعى، عن صواب أو خطأ، أفكار سياسة الاستيعاب العزيزة على المستعير السابق الذي حارب بشدة، تلك الأفكار التي كانت تتمثل في رؤية اللغات الأفريقيّة على أنها «لغة عامية»، كما هو الحال في العالم عالم الشفهية، وبالتالي فهي غير عقلانية بل هي من اللغات التي كان على الأفارقة التخلّص منها لصالح لغة مكتوبة حديثة تحمل الحضارة والثقافة وقيم الحداثة وهي اللغة الفرنسية!

«إنّ استبدال الفرنسية، كلغة رسمية وكلغة للتعليم، ليس مرغوباً ولا ممكناً، إذا كنا على الأقل لا نريد أن نتأخّر عن عام 2000. وفي الواقع، سوف يستغرق الأمر جيلين على الأقل لجعل إحدى لغاتنا الوطنية أداة فعّالة في تدريس العلوم والتقنيات. والشرط في ذلك هو أن يكون لدينا الموارد المالية والبشرية، أي العلماء والتقنيّون المؤهلون إلى حد ما. أما في ظرف هذا التآخّر، في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد أربعين إلى خمسين عاماً، فلا يمكن تعويض ذلك» (Dumont 207).

3-3. حروب اللغات: بين سنغور والنخبة السنغالية الماركسيّة

أثارت معادلة اللغات التي تقول إن اللغة الحقيقية تعادل لغة الأدب ردوداً الأفعال بين المدافعين عن اللغات الوطنية، ومن أجل إثبات قدرتها، مثل اللغات الغربية على تحمّل قيم الحضارة، وقع المدافعون عن اللغات الوطنية في فخّ سنغور ففعلوا مثله حيث استخدموا الخطاب والاستراتيجيات الداعية إلى الانسحاب إلى الوحدة المتجانسة المؤدّية إلى القوميّة.

منذ هذه اللحظة بدأ العمل على لغة الولوف بهدف تنشيط اللغات الوطنية: فذهب الشيخ أنتا جوب «عميد أدباء وولوف» ليرجم إلى الولوف نظرية النسبية لأينشتاين وبيان الحزب الشيوعي وكذلك أعمال الأدب الفرنسي (O'Brien 150-151)، كذلك نشر في الوقت نفسه صغيراً تيام [Sakhir Thiam] كتب الرياضيات بلغة الولوف في إطار المعركة ضد محاولة فرض اللغة الفرنسية من رأس السلطة. لقد انتظم معظم هؤلاء القوميين من خلال المؤسسات الإعلامية التي تنشر باللغات الوطنية. هذه هي الطريقة التي أنشأ بها الشيخ أنت جوب، رئيس (RND) Siggii¹³، وهي صحيفة فرانكو وولوفية¹⁴، ومن جانبه ابتكر الكاتب والمخرج السينمائي Ousmane Sembène «الصوت» Kaddu. وكانت وسائل الإعلام هذه أدوات فعالة ضد سياسة سنغور وأوجدت مساحات للتعبير عن عبقرية شعب الولوف.

وهكذا في عام 1975 أصدرت حكومة سنغور مرسوماً يتعلّق بالهجاء وفصل الكلمات في الولوف، قصد إعاقة خصومها السياسيين. يتمثل دور هذا المرسوم في حظر استخدام الحروف الساكنة المزدوجة في نصوص الولوف «خاصة في جرائد الولوف»، على حين أنه في هذه اللغة، يعتبر التنميط «ظاهرة مثبتة صوتياً»، وبالتالي فهي عرضة «ليتم تمييزها بيانياً بمضاعفة الملاحظة الصوتية المعنية» (10 Cissé)، كما أصدر سنغور، لإثارة خصومه القوميين، في 10 أكتوبر 1977 قانوناً مهماً آخر لتنظيم النظام الإملائي للغات الوطنية، مشيراً إلى الأسباب التالية:

«في الوقت الذي ينطلق فيه الأدب والصحافة باللغة الوطنية في بلدنا لأول مرة بطريقة مهمّة، فمن المستحيل على السلطات العامّة أن تتسامح مع التأسيس - في هذا المجال الحساس للغاية - للغة والفوضى والارتباك، إننا نشهد ظهور وانتشار نظام «وحشي» لنسخ اللغات القومية يعتمد فقط على فريدة مؤلفيها وارتجالهم»¹⁵.

يبدو لي - إذا أردنا أن نصدق أوبراين [O'Brien] - أن الأب بويلات [Abbé Boilat] احتج دائماً على استخدام الحروف الساكنة المزدوجة في نسخ اللغات الوطنية، وبالتالي «طالب سنغور بالتحرك» (O'Brien, et al 153)، ولكن مهما كان أصل هذه الفكرة، فإن الأهداف الأولى للقوميين كانت بلا شك الدفاع عن الولوف واللغات الوطنية الأخرى. تشهد على ذلك أسماء صحفهم: Siggii, Kaddu، وتعرّضهم للهجوم بشكل كبير، حيث تم تعزيز هذا القانون بقانون آخر أكثر عنفاً في عام 1977، ينصّ على عقوبات شديدة للمخالفين: «... ثلاثة أشهر من الحبس أو غرامة تصل إلى مليون فرنك أفريقي...» (O'Brien, et al 153). هكذا أصبحت مسألة اللغات مشكلة سياسية، لدرجة أن ذهب بعض الباحثين مثل سيسي (Cissé) (2005) إلى حدّ القول إن سنغور يستخدم مسائل لغوية لتسوية الخلافات السياسية؛ وفقاً لسيسه (2005)، فالرئيس كان لديه توجه استراتيجي للنقاش حول سياسة

13 - التجمع الوطني الديمقراطي: حزب سياسي، أنشأه الشيخ أنتا ديوب بسرّيّة في عام 1976، وتم الاعتراف به رسمياً في 18/6/1981.

14 - باللغتين؛ الفرنسية والولوفية.

15- Loi no 77-55 du 10 avril 1977 relative à l'application de la réglementation en matière de transcription des langues nationales.

اللغة تجاه أبورياس [aporias]¹⁶، وتحويل مشكلة علمية لعلماء اللغة وكتابة اللغات وتقسيمها، إلى شأن سياسي. لكن المقاومة القويّة ارتفعت ضد «الرئيس اللغوي»؛ حيث انحاز المجتمع العلمي إلى صفّ القوميين.

وفي عام 1978، تمت مراجعة الدستور السنغالي لعام 1963 من جديد لتغيير بعض المواد، بما في ذلك الجانب المتعلق باللغة. ووفق (Hesseling 1985)، انتهز سنغور الفرصة «لتحديد السياسة اللغوية للبلاد دستورياً». فأصبح الآن، في المادة (1) من الدستور النص على أن الفرنسية هي اللغة الرسمية، كما نصّ على الاعتراف بستّ «لغات محليّة» كلغات وطينية، تم سردها بالترتيب الأبجديّ للتدليل على الحياد (Diola, Malinké, Poula, Soninké, Serer, Wolof)، وبذلك اكتسبت وضعاً «رسمياً»، حتى لو ظلّ مفهوم «اللغات الوطنيّة» غامضاً، مما دفع بعض اللغويين إلى القول إنّ وضعهم ظلّ رمزياً بحثاً، لذلك سيكون من المسيء والخطأ الحديث عن إنشاء سياسة لغويّة عادلة خلال ولاية سنغور الرئاسية، وعليه، تم إنتاج عدد معيّن من الخطب «السياسية، اللغوية، القانونية» التي تهدف إلى الدفاع عن وجود اللغة الفرنسية وإضفاء الشرعية عليها، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسيّ عليها¹⁷. وهذا ما يسمى بالفرنسية: خلق الظروف الفنية والمادية لتأسيس اللغة الفرنسية وتعزيزها بهدف انتشارها.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة استعراض المراحل المختلفة للحياة السياسية السنغالية من منظور السؤال اللغوي ضمن منظور اللسانيات الاجتماعية، من الاحتلال حتى الثمانينيات، حيث كانت السياسات اللغوية والتعليمية، التي خُطّط لها في أثناء الاحتلال، مواتية لفرض اللغة الفرنسية. حصل هذا التخطيط والفرض اللغوي من خلال التعليم، مع افتتاح المدارس الفرنسية الأولى، التي كانت ساحة خصبة لغرس الفكرانيات التغريبية العلمانية وفرنسة الشعب السنغالي.

وعلى الرغم من جميع الأجهزة التكنولوجية والقانونية الموضوعة لها من أجل الفرنسية، فإن ثقل الدين والنزوح الريفي والتوسع الحضري والديناميكيات الاجتماعية الأخرى، قد أسهمت في ظهور لغة الولوف وتوسعها كلغة مشتركة بين مجتمعات مختلفة تجمّعت في المراكز الحضرية والريفية. ومع كلّ هذه العوامل الاجتماعية المهمّة، فإن لغة الولوف، حتى مع ظهور الاستقلال، لا تتمتع بوضعية رسمية من الدولة.

لقد فشلت جميع المحاولات في سياسات اللغة ما بعد الاحتلال لصالح اللغات الوطنية بسبب نقص الموارد السياسية والاقتصادية والبشرية، فيما رجح ميزان القوى لصالح اللغة الفرنسية، فأضحت لغة الإدارة والمدارس والجيش، ممّا أدى إلى ظهور حركات قومية مدافعة عن اللغة الولوفية واللغات الوطنية الأخرى. ولا تزال الحال على طبيعتها إلى اليوم، حيث ظلّت الفرنسية لغة الدولة الرسمية، لكن هناك تغييرات على مستوى إدراج اللغات الوطنية في النظام التعليمي العام. كما نجد مشروعاً حكومياً يؤطّر التعليم العربيّ الإسلاميّ في السنغال مع السنوات العشرين الأخيرة، في أثناء حكومة

16 - ناقض داخلي لا يمكن حلّه.

17 - فالسياق لا يسمح بسررد الأدلة جميعها على الممارسات العنيفة للغة التي ارتكبتها الرئيس سنغور.

عبد الله وَاذَّ «الرئيس الثالث للسنغال»، وإن لم يرتقِ إلى مستوى رفع اللغات المحلية إلى المجال الإداري، وإلى أماكن صناعة القرار في الدولة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

عبد الرحمن، طه. تجديد المنهج وتقويم التراث. المركز الثقافي العربي، 2016.

ثانياً: المراجع الأجنبية

'Abd Al-raḥmān, Ṭāhā. *Tajdīd al-manhaj wa Taqwīm a-lt-urāth* (in Arabic), al-Markaz al-thaqāfī al-'arabī, 2016.

Dard, Jean. *Grammaire Wolofe, ou méthode pour étudier la langue des noirs qui habitent les royaumes de bourba-yolof, de walo, de damel, de bour-sine, de saloume, de baole, en sénégalie*. imprimerie royal, paris, 1826.

Dubois, jean. *dictionnaire de linguistique*. Larousse, paris, 2001.

Calvet, Louis-Jean. *Linguistique et colonialisme*. Éd. Petit traité de glottologie. Payot, Paris, 1974.

Bouche, Denise. « Autrefois notre pays s'appelait la Gaule... Remarques sur l'adaptation de l'enseignement au Sénégal de 1817 à 1960. » *Cahiers d'études africaines*, vol. VIII, no 29, (1968): 110-122.

Cissé, Mamadou. "Langues, État et société au Sénégal". 2005. sud langue. septembre 2020. www.sudlangues.sn/IMG/pdf/doc-109.pdf.

———. « De l'assimilation à l'appropriation: essai de glottopolitique sénégalienne ». *SudLangues*, n° 7, www.sudlangues.sn/IMG/pdf/doc 171.pdf, (2007).

Diop, Cheikh Anta. *Fondements économiques et culturels d'un État fédéral d'Afrique Noire*. Présence africaine, Paris, 2008.

Dumont, P. *Le français et les langues africaines*. ACCT-Karthala, Paris, 1983.

Judith T. Irvine & Gal Susan. *Signs of Difference: Language and Ideology in Social Life*. Cambridge University Press, Cambridge, 2019.

Fall, Moussa. « Baisse du niveau des élèves en français: mythe ou réalité. Le cas du Sénégal, p.» *SudLangues* n° 3 (2003): 150-161.

Faty, El Hadji Abdou Aziz. « Politiques linguistiques au Sénégal au lendemain de l'Indépendance. Entre idéologie et réalisme politique », *Mots. Les langages du politique*, vol. 106, p.p 13-26, le 31 décembre 2016, <http://journals.openedition.org/mots/21747>. 12-25.

Giddens, A, and Sutton Philip, W. *mfahim a'sasiah fi a'lm alijtmāa*, (In Arabic) Arab center for research

and policy studies, 1st ed., 2018.

- Hesseling, Gerti. *Histoire politique du Sénégal. Institutions, droit et société*. Karthala, Paris, 1985.
- Johnson, Nancy Kwang. *Senegalese "into Frenchmen" ? The French technology of nationalism in Senegal*. Éd. Nationalism and Ethnic Politics. Vol. X. Annual Meeting of the Canadian Political Science Association, 2004.
- Ndao, Papa Alioune. *Contacts de langues au Sénégal, étude du code-switching woloff/français en milieu urbain. Approches linguistiques, sociolinguistique et pragmatique*. Éd. Université Cheikh Anta Diop de dakar. Dakar: thèse de doctorat, 1996.
- . « Politiques linguistiques et gestions de la diversité linguistique au Sénégal: aspects sociolinguistique. » *Revue de sociolinguistique*; n°18 http://www.univrouen.fr/dyalang/glottopol/telecharger/numero_18/gpl18_01nda.pdf. (2011): 8-21.
- O'Brien, D. Cruise & Diop, Momar C & Diouf, Mamadou. *La construction de l'État du Sénégal*. Khartala, Paris, 2002.
- Rispail, Marielle & Ammari, Hadjer. *Langues et pouvoirs*. Éd. Cahiers de Linguistique. EME éditions, Bruxelles, 2013.
- Senghor, Leopold Sedard. « Le français: langue de culture ». *Esprit*, n°11, Le français, langue vivante (1962): 837-844.
- . *Liberté, t. IV, Socialisme et planification*. Le Seuil, Paris, 1983.
- Spolsky, B. *Language policy*. University Press, Cambridge, 2003.
- Weber, Eugen. *La fin des terroirs. La modernisation de la France rurale, 1870-1914*. Fayard, Paris, 1983.